

جامعة فرنسية تطالب بتوضيحات لإلغاء توظيفها في جامعة "السوربون أبوظبي"



طلبت جامعية وفيلسوفة فرنسية من جامعة السوربون الفرنسية ومن فرع هذه الجامعة الفرنسية في أبوظبي، توضيحات بعد استبعادها من وظيفة في فرع أبوظبي دون تقديم سبب رسمي، وذلك بعد أن وقعت وعدا بالعمل، وقد دعم مسعاها ائتلاف من 140 مثقفا في باريس.

وبحسب ما أفادت صحيفة "لوموند"، الجمعة، فإن ليلي العمراني وقعت في نهاية يوليو/ تموز وعدا بالتوظيف في منصب مديرة قسم الفلسفة وعلم الاجتماع في جامعة السوربون في أبوظبي.

وهذه الجامعة التي تخضع للقانون الإماراتي، هي فرع لجامعة السوربون في باريس التي تتولى خصوصا الاهتمام بالمعارف التي تقدمها والشهادات التي تصدرها.

ومن بين الذين ترشحوا للمنصب، صنفت العمراني الأولى من قبل الجامعة الفرنسية التي أحالت ملفها إلى جامعة أبوظبي لتوظيفها.

لكن في منتصف أغسطس/ آب تلقت العمراني بريدا إلكترونيا يفيد بأن العرض الذي قدم لها قد تم سحبه دون تقديم سبب.

ومنذ ذلك التاريخ تسعى الباحثة وهي من أصل جزائري وعملت خصوصا حول العالم العربي وتفسير القرآن وأسست جمعية من أجل فلسطين، إلى فهم أسباب الرفض. وقالت، الإثنين، “لا يمكنني تقديم افتراضات.”

وفي مقال نشر في صحيفة “لوموند” طلب ائتلاف من 137 مثقفا من رئيسي السوربون بباريس وأبوظبي “تفسير هذا القرار الأحادي”، وتساءلوا خصوصا حول ما إذا كان “يمكن لمؤسسة جامعية فرنسية أن تقبل شرعيا بأن يفرض انتقاء معين لموظفيها المختارين دون أدنى تفسير؟”.

في الأثناء قدمت جامعة السوربون في باريس اسم شخص آخر لتسلم هذا المنصب تمت الموافقة عليه.

وقالت جامعة السوربون باريس أنها لا تملك السلطة على السوربون أبوظبي، مؤكدة “لسنا أصحاب القرار في العملية بأكملها.”

ويواصل جهاز أمن الدولة تغوله على مختلف المؤسسات في الإمارات الأمر الذي شمل المدارس والمساجد والجامعات، بحيث باتت سياسة القمع و التضيق على الحريات تهدد شراكة الإمارات مع عدد من الجامعات العالمية العريقة التي حصلت الإمارات على تراخيص لافتتاح فروع لها في الدولة، فيما باتت هذه الفروع أشبه بالسجن في ظل سياسة القبضة الأمنية التي تلاحق الطلاب والمحاضرين فيها.

ولم تكن هذه المرة الأولى التي تمنع فيها الإمارات أكاديمين على خلفية أسباب سياسية وأمنية؛ إذ سبق أن منعت دخول أندرو روس، أستاذ في التحليل الاجتماعي والثقافي ومهتم بقضايا العمل، كان روس متجهاً إلى فرع الجامعة في أبوظبي الواقع في جزيرة السعديات لاستكمال بحثه الميداني، وإجراء مقابلات مع عمال مهاجرين هناك، قبل أن يجد نفسه ممنوعاً من الصعود إلى طائرة متجهة للإمارات من مطار جون كنيدي، وذلك على خلفية مقالات سابقة له تنتقد أوضاع فرع الجامعة في أبوظبي والحريات الأكاديمية فيها، فضلاً عن الحقوق المادية الضئيلة للعمال الذين شاركوا في بنائها.